الغانم يهنئ نظيره في مالطا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية مالطا أنجيلو فاروغا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده كما بعث الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية أرمينيا ألين سيمونيان، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

العارضي: خطة العودة للمدارس لم تدرس جيداً.. ووزير التربية يتحمل المسؤولية

حمل النائب مساعد العارضي وزير التربية د. علي المضف مسؤولية أي فشل قد يحدث في خطة وزارة التربية بشأن عودة الدراسة في المدارس وتقسيم الطلبة إلى مجموعتين، مبيناً أنها مجرد حبر على ورق ولم تتم دراستها جيداً في ظل نقص الكثير من الإمكانات وعقود النظافة والصيانة في مدارس وزارة التربية.

وقال العارضي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي «إنه مع بداية دوام المعلمين والمعلمات استعدادا لبداية العام الدراسي الجديد نجد أن خطة وزير التربية كانت مجرد حبر على ورق، وأغلب المناطق التعليمية لا توجد بها عقود للنظافة».

وأضاف العارضي أن المعلمين والمعلمات استعانوا بالعمالة المنزلية لتنظيف المدارس في المناطق التعليمية، مشيراً إلى أن أغلب المناطق خلت من عقود الصيانة ولا يوجد بها تكييفات.

ولفت إلى أن وزير التربية يتحجج بعدم وجود ميزانية ويجتمع مع اتحاد الجمعيات التعاونية ويطلب منهم التبرع بالمكيفات لمدارس دولة الكويت التي أقرت أكبر ميزانية لها في شهر يونيو الماضي. وقال إن وزير التربية يطلب إجراء مسحات أسبوعية، في حين أن قيمة إجراء المسحات تكلف الدولة ملايين أسبوعياً، وتشكل ضغطا على المنظومة الصحية في البلاد، لافتاً إلى أن بعض المعلمين والمعلمات لجأوا إلى التعليم الخاص لإجراء المسحات.

وتساءل العارضي: هل الوزير يريد تنفيع التجار؟ ، مستغرباً من أن « الحكومة تقول إن المسحة مدتها 7 أيام ونفس الحكومة أيضاً تقول إن المسحة فعالة لمدة 72 ساعة إذا كانت من أجل السفر، فكيف يقول الوزير إن مدتها أسبوع».

وأكد العارضي «إن هناك جانباً نفسياً سيئاً سيكون لدى الطالب عند إجراء المسحة، فضلاً عن عدم التركيز في التعليم، إذا ما جلس على كرسيه داخل الفصل لمدة 180 دقيقة متتالية وتعطيه ربع ساعة راحة ثم يستأنف لمدة 120 دقيقة مرة أخرى».

مساعد العارضي

وطالب العارضي وزير التربية بأن يقابل الطلبة والمعلمين ويتفقد المدارس الموجودة في أماكن المواطن البسيط والتي تخلو من التكييفات، مؤكداً أن أي فشل في خطة الوزير سوف يتحمل مسؤوليته.

ودعا العارضي وزير التربية إلى أن يستمر في نظام التعليم عن بعد (أونلاين) حال عدم جهوزيته للتعليم حضورياً وتكون المدارس جاهزة لاستقبال الطلبة، على الأقل في الفصل الأول من هذا العام الدراسي.

وأكد ضرورة الحفاظ على الطالب وأولياء الأمور وجيوبهم، مشيراً إلى أن الخطة تتضمن تقسيم الطلبة إلى مجموعتين الأولى تذهب إلى المدرسة والأخرى تدرس في البيت أونلاين وهكذا بالتوالي.

وقال إن الدوام الرسمي في الجهات الحكومية عاد بنسبة 100 في المئة وهناك أزمة عمالة منزلية، متسائلاً «فإذا الأب والأم يداومان فمن يجلس عند الأطفال الذين يتلقون التعليم عن بعد في البيت»

الطريجي لوزير النفط: ما أسباب إزالة الشاليهات الملاصقة لمشروع الوقود البيئي؟

وجه النائب الدكتور عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي حول إزالة الشاليهات الملاصقة لمشروع الوقود البيئي.

وقال الطريجي: «تم تداول بعض المستندات التي تحتوي على مراسلات من وزير المالية إلى الأمين العام لمجلس الوزراء بتاريخ 13-9-2021 يتضمن بناء على طلب وزير النفط ووزير التعليم العالي بتاريخ 2021-7-8 إزالة جميع الشاليهات الملاصقة لمشروع الوقود البيئي بمصفاة ميناء عبدالله وعليه تم بتاريخ 30-8-2021 معاينة الموقع من قبل فريق وزارة المالية وفريق مؤسسة البترول الكويتية، وتبين بأن عدد الشاليهات المطلوب إزالتها تبلغ 94 شاليها، وأن الحد الفاصل للشاليهات المطلوب إزالتها تقع على شمال الشاليه رقم 1178».

وسأل: «هل طلب إزالة 94 شاليها في ميناء عبدالله لأسباب أمنية وصحية كما هو متداول؟وإذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدي بالبلاغات الأمنية التي سجلتها وزارة الداخلية والبلاغات الصحية والبيئية التي سجلتها وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة والتي تشكل خطراً على مرتادي الشاليهات منذ البدء في تنفيذ المشروع عام 2013».

عبدالله الطريجي

كما طلب الطريجي تزويده بالتقارير الفنية والأمنية والصحية التي طالبت بإزالة شاليهات ميناء عبدالله.

وقال: «كان عدد الشاليهات المطلوب إزالتها بالبداية 133، ومن ثم تم تقليص عدد الشاليهات إلى 94 شاليها على ماذا استندت وزارتكم في تقليص عدد الشاليهات؟ مع تزويدي بجميع التقارير والمحاضر بهذا البند».

وأشار إلى أنه «بتاريخ 14-2-2016 خاطب رئيس مؤسسة البترول الكويتية وزارة المالية طالباً عدم إزالة شاليهات ميناء عبدالله لعدم وجود حاجة لهذه الإزالة. يرجى تزويدي بصورة من الكتاب وعلى ماذا استند رئيس مؤسسة البترول الكويتية لعدم وجود الحاجة لإزالة الشاليهات؟»

الشلاحي: نصاب الحصص أزمة... وتخبط المناطق التعليمية ينذر بكارثة

الدكتور صالح الشلاحي

تساءل النائب الدكتور صالح الشلاحي، قائلا «متى تعي وزارة التربية أن جودة التعليم والارتقاء بالعملية التربوية تكون عن طريق الكيف وليس الكم؟».

وأكد الشلاحي أن نصاب الحصص أزمة، ويكشف العجز الفعلي في المعلمين وسوء توزيعهم.

الراجحي: بيان تركيا مستحق.. ونرحب بأي حوار وطني تحت رعاية سامية

محمد الراجحي

أشار النائب محمد عبيد الراجحي إلى ان بيان المهجرين في تركيا مستحق ونقدهم مقدر وحقهم علينا كبير وتضحياتهم وتحملهم غربة الوطن والأهل تستحق وقوفنا معهم، مؤكدا أنه كان وما زال العفو أولوية.

وقال الراجحي: نرحب بأي حوار وطني تحت رعاية سامية لأننا وفي ظل هذه الظروف في حاجه لانتشال الكويت من التراجع بجميع الأصعده التي أوقفت مصالح الوطن والمواطنين».

المونس لوزير الخارجية: ما إجراءاتكم تجاه رفض سفارتنا في النمسا مساعدة مواطن استنجد بها؟

رياض عواد

أعلن النائب خالد المونس عن توجيهه سؤالا لوزير الخارجية حول رفض سفارة الكويت لدى النمسا مساعدة مواطن ولجوئه لسفارة الإمارات لنجدته، متسائلا: «كيف تعاملت الوزارة مع شكاوى المواطنين تجاه ديبلوماسيين وموظفين بسفاراتنا بمختلف دول العالم؟».

وقال المونس: «لجأت أسرة كويتية كانت تقضي إجازتها في العاصمة النمساوية إلى السفارة الكويتية بعد أن اتخذت السلطات النمساوية قرارا بترحيلهم من الفندق إلى المحجر الصحي الحكومي لقضاء فترة العزل المقررة وفقا للوائح السلطات في النمسا بعد إصابتهم بكورونا عقب إجرائهم مسحة من أجل العودة للكويت. ولجوء الأسرة إلى السفارة الكويتية في النمسا كان هدفه الاستنجاد بالسفارة لتوفير مسكن ملائم لعدم تحويلهم إلى المحجر الصحي العام غير اللائق للأسر الكويتية مع تعهد رب الأسرة لهم – السفارة الكويتية – بالالتزام وسداد كل النفقات والمصاريف الخاصة كما هو حال مواطني مجلس التعاون مع سفاراتهم في مثل تلك الظروف. وعلى الرغم من ذلك لم يلق رب الأسرة أي اهتمام أو تفاعل أو تعاون بل على العكس طالبت السفارة الكويتية بالنمسا الأسرة بضرورة مغادرتهم إلى الحجر الصحي الحكومي، وبالفعل تم ترحيلهم إلى الحجر الصحي الحكومي وكان عبارة عن مأوى قديم جداً لا يصلح للاستخدام الآدمي كونه يحوي العديد من الغرف المفتوحة على بعضها البعض مع حمام واحد مشترك فقط للرجال والنساء. وفي اليوم التالي قام رب الأسرة بمعاودة الاتصال بالسفارة الكويتية بالنمسا وأبلغهم بظروف الحجر وعدم صلاحيته للأسر المسلمة والكويتية، وللأسف لم يجد سوى اللامبالاة وعدم الاهتمام».

خالد المونس

وأشار إلى ان إغلاق كل السبل وعدم اللامبالاة من قبل السفارة الكويتية في النمسا أجبرت المواطن على التواصل مع سفارة دولة الإمارات العربية والتي قامت بجهد مشكور وتواصلت فوراً مع السلطات الصحية النمساوية وتحملت مسؤولية إخراج الأسرة إلى سكن خاص طيلة فترة العزل الصحي اعتبارًا من 1 وحتى 14 الجاري، وبالفعل تم نقلهم إلى إحدى الشقق الفندقية في وسط فيينا ولم يقف اهتمام سفارة الإمارات عند هذا الحد بل عملت على تواجد موظف (طبيب) معهم طيلة فترة العزل لمتابعة كل أمورهم

وتابع المونس: للأسف لم تتوقف السفارة الكويتية عند هذا الأمر ولكنها قامت بإلغاء حجوزات السفر للأسرة الكويتية، الأمر الذي اضطر الأسرة لإصدار تذاكر جديدة، بجانب التعامل بشدة وتوجيه اللوم والتهم لرب الأسرة بالهروب من الحجر الصحي وتواصل الأسرة مع سفارة الإمارات وطلب السفارة الكويتية منهم عدم التواصل مع السفارة الإمارتية مرة أخرى، فضلا عن مضايقات أخرى. وقد أحدثت كل هذه التصرفات غير المسؤولة أضرارا نفسية للأسرة وخاصة للطفلة الصغيرة، فضلا عن أن السفارة الكويتية وقفت مكتوفة الأيدي ولم تبادر بالاستفسار وفقاً لطبيعة عملهم عن وضع الأسرة الصحي خلال الحجر وعدم القيام بمسؤولياتها تجاه رعايا الدولة ومواطنيها

وطالب المونس تزويده بـ «كل التعاميم الصادرة من الخارجية الكويتية في آخر سنتين والمتعلقة بآلية التعاون مع المواطنين الذين يلجأون إلى سفارة الكويت بمختلف عواصم العالم لحل مشاكله سائلا: ما هي الإجراءات التي تتخذها السفارة في النمسا تجاه الرعايا والمواطنين الذين يستنجدون بها لأي سبب من الأسباب والتي بسببها قامت السفارة بالتدخل لإنهاء مشاكلهم، مع ذكر عدد الحالات خلال آخر سنتين ووصف كل حالة على حدة وتصرف السفارة بالنمسا معهم؟ وهل قامت السفارة بمخاطبة الوزارة عن الحالة سالفة الذكر، وما هي الأسباب التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه الحالة؟» مطالبا بتزويده بكل المستندات الدالة على تحرك السفارة وتحقيق الوزارة في هذا الملف.

وأضاف: لماذا رفضت السفارة بالنمسا نجدة الأسرة سالفة الذكر كما حدث مع السفارة الإمارتية بالنمسا ومطالبتها بالامتثال للمكوث في الحجر الصحي غير اللائق للأسر الكويتية؟ وما هي الأسباب التي دعت المواطن – صاحب الحالة سالفة الذكر – إلى اللجوء للسفارة الإمارتية، مع ذكر عدد الحالات التي لجأ فيها المواطنون إلى سفارات أخرى بعد تعسف السفارة الكويتية معهم في آخر سنتين على صعيد سفارة النمسا والسفارات الأخرى؟

وأشار المونس إلى أنه كثرت الشكاوى في الفترات الأخيرة من قبل مواطنين تجاه ديبلوماسيين وموظفين في سفارتنا في عواصم دول العالم المختلفة، وقام عدد كبير من المواطنين بتحريك شكاوى عدة، وعليه يرجى تزويدي بجدول يوضح عدد شكاوى المواطنين في آخر ثلاث سنوات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة وخاصة فيما يتعلق بملف تعويضات المواطنين عن الأضرار التي لحقت بهم وكذلك فيما يتعلق بمعاقبة الديبلوماسيين والموظفين غير المتعاونين.

المضف يسأل رئيس الوزراء عن رؤية الحكومة للملف الإسكاني

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالاً برلمانياً إلى رئيس الوزراء عن رؤية الحكومة حيال الملف الإسكاني والسياسة العامة المتبعه في الإسراع بتنفيذ استلام المشاريع الجديدة.

وقال في مقدمة السؤال: استنادا إلى نص المادة رقم (99) من الدستور وإلى نصوص المواد (121 حتى 125) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لما كانت مسؤولية الدولة عن تنفيذ خطط الإسكان وتحمل نتائج تأخير تصميم وتنفيذ الكثير من المشاريع الإسكانية يجعلها في موضع حرج، ولأن الأمر يتصل بزيادة السكان وتوفير الأراضي للقسائم وإعداد المرافق العامة وتوافر مواد البناء والأيدي العاملة، وكلها أمور تحتاج من الجهاز الإداري والتنفيذي إلى دراسة دقيقة وتنسيق متكامل ولأنه كبر الأبناء في شقق الآباء الضيقة، وقد وقفت طوابير الانتظار دون تحرك جاد أو مسؤول، وحيث أن واجب الدولة هو توفير الأراضي والرعاية السكنية الواجبة في خضم الأنباء المعلقة على وجود معوقات حول دون إسكان المواطنين للمناطق الجديدة لأسباب متنوعة لا دخل له فيها وذلك في المناطق الجديدة، وعلى سبيل المثال منطقة المطلاع وجنوب سعد العبدالله وخيطان الجنوبي والوفرة الجديدة.

وأضاف: يرجى افادتنا وتزويدنا بالآتي، مشفوعا بالمستندات:

1 – متى هي المواعيد النهائية تسليم أذونات العمل للمناطق المذكورة المقدمة؟

2 – يرجى ذكر المعوقات والأسباب الناتجة عن تأخير استلام أو تنفيذ المشاريع المذكورة في المقدمة؟

3 – ماهي السياسة العامة المتبعة في عملية الإسراع في تنفيذ واستلام المدن أو المشاريع السكانية الجديدة؟

4 – ماهي رؤية أو تصور الحكومة حيال الملف الإسكاني؟

5 – ماهي الاستراتيجية التي ستعمل عليها الحكومة من أجل توفير الاعتمادات المالية المناسبة للاستكمال إجراءات تنفيذ المشاريع الإسكانية؟

6 – ما مدى صحة الأنباء المتعلقة بفسخ العقد مع الشركة الكورية المسؤولة عن استلام وتنفيذ مشاريع المطلاع وسعد العبد الله؟ وما الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لمنع حدوث تقصير من جانبها لاستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع أو الحلول والبدائل لحل هذه المشكلة؟

7 – تزويدنا بآخر التوصيات أو القرارات أو تطورات الملف الإسكاني تم ذكره أو تباحثه في مجلس الوزراء، آخر جلسة كانت تخص القضية الإسكانية؟

المناور: ما أسباب توظيف المقيمين بصورة غير قانونية على بند المكافأة أو أجر مقابل عمل دون عقد حكومي؟

أعلن النائب اسامه المناور عن توجيهه سؤالا الى وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وذلك فيما يخص تبعية ديوان الخدمة المدنية لإشرافه ،ونص السؤال على ،يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –

1 – ما الأسباب التي يستند لها ديوان الخدمة المدنية في منع صرف المكافآت عن الأعمال التي يكلف فيها المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) وهي الأعمال الإضافية؟

2 –كم عدد العاملين من المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) المسجلين كموظفين وفق عقود حكومية؟ وكم عدد المسجلين للعمل وفق بند المكافأة أو الأجر مقابل عمل؟

3 – ما الأسباب في توظيف المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) على بند المكافأة أو أجر مقابل عمل دون عقد حكومي؟ وما رصيد الإجازات التي تمنح لهم وأنواع الإجازات؟

4 – ما الامتيازات التي تمنح للمعينين للعمل وفق العقود الحكومية ولا يحصل عليها المعينين وفق بند المكافأة أو أجر مقابل عمل؟

5 – كم عدد المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) الذين تم رفع أسمائهم من قبل وزارة التربية أو وزارة الصحة أو أي وزارات أخرى لصرف مكافأةعمل إضافي ولم تتم الموافقة عليها من قبل ديوان الخدمة المدنية؟

6 –كم عدد المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) الذين قررت الجهات العاملين فيها سواء بعقد حكومي أو وفق المكافأة أو الأجر مقابل عمل صرف مكافأة الصفوف الأمامية لهم عن التعامل مع جائحة كورونا، ورفعت كشوف بأسمائهم وتم استبعاد الموافقة على الصرف لهم من قبل ديوان الخدمة المدنية؟

7 – لماذا لا يتم صرف مكافأة تجهيز المدارس ومراقبة الإمتحانات والعمل في الكنترول للعاملين في وزارة التربية من المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية) المدرسين أو الإداريين، سواء مم ن تم التعاقد معهم بعقد حكومي أو وفق المكافأة أو الأجر مقابل عمل؟

من جهة أخرى وجه النائب اسامه المناور سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشئون تعزيز النزاهة المحترم

(نص السؤال)

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –

1 – نتائج القبول للمتقدمين لشغل وظيفة خبير ومعاون خبير حسابي وهندسي بالإدارة العامة للخبراء، ونسب التقييم للمقبولين بحسب كل بند.

2 – هل تم فتح باب التظلم من النتائج؟ مع تزويدي بإجراءات قبول التظلمات والبت فيها.

3 – أسماء لجنة الاختيار والقبول، وأسماء لجنة الفصل في التظلمات، وأسماء لجنة المقابلات الشخصية.

4 – قرار اعتماد توزيع درجات التقييم، وكيف يتم توزيع الدرجات ونسَبها للاجتياز والقبول؟ وهل تم إصدار القَرارَ قبل تقديم الطلبات أم بعد إغلاق باب تقديم الطلبات؟ وهل تم إجراء أي تعديلات على نظام التقييم منذ عام 2018 وحتى آخر تعديل؟

5 – نتائج الاختبارات والتقييم للمتقدمين من غير نتيجة المقابلات الشخصية، وذلك لكل من المقبولين وغير المقبولين كل على حده

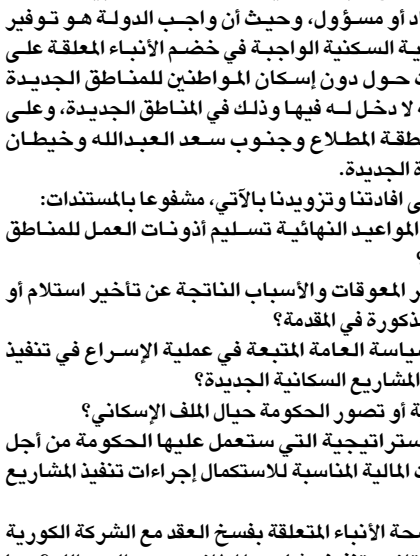

اسامه المناور